http://www.almadapaper.com - E-mamil: almada@almadapaper.com ◆ العدد(1488) السنة السادسة -الاربعاء (22) نيسان 2009

الـسـفـيـر الـكـويـتـي في بـغـداد:

يـهـمـنـا اسـتـقـرار الـعـراق ورفـاهـيـتـه وأمـنـه

في حوار اطرته الصراحة ولونه الوضوح اكد السفير الكويتي في العراق السيد علي محمد المؤمن على عمق العلاقة التي تربط الشعبين العراقي والكويتي مشيدا بالتجربة الديمقراطية الحاصلة في البلد بعد التغيير وبين المؤمن بأن الكويت بوابة رفاه العراق والعراق بوابة امن الكويت معبراً عن سروره بنجاح التجربة الانتخابية في العراق عازيا ذلك الى نضج الوعي الديمقراطي لدى الناخب العراقي وفيما يلي نص الحوار:

بغداد / يوسف المحمداوي

«الاولـويـة لـلـعـلاقـات بين الشعبين»

كيف تقيمون العلاقات العراقية – الكويتية بعد تغير النظام السابق؟

العلاقات العراقية- الكويتية تأخذ الحيزالاكبر من اهتمامات حكومة الكويت وذلك لاهمية وعمق هذه العلاقة والتاريخ لا يمكن ان يتجاهل الروابط المشتركة بين الدولتين منذ عقود من الزمن فالرابط الاقتصادي والتجاري المتبادل بين البلدين يتفوق بالنشأة والسبق على الكثير من العلاقات مع الدول الاخرى وفضلا عن ان تلك العلاقات تسبقها من حيث الاهمية العلاقات الحميمة التي كانت تربط الشعبين الشقيقين على كافة الصعد، والحكومة الكويتية متمثلة بسمو الامير تأخذ بنظر الاعتبار والاهتمام اعادة تلك العلاقات الى سابق عهدها دون النظر الى ماقام به النظام السابق من حروب وغزوات لم يجن منها الشعب العراقي وكذلك الكويتي غَير الظلم والعدوان.

«مـا يـهـمـنـا هـو اسـتـقـرار الـعـراق»

العديد من المنظمات الدولية سارعت لتقديم خدمات انسانية للعراق لكننا لم نلحظ اي اهتمام من الجانب الكويتي بهذا الشان؟

المشكلة ياأخي تكمن بالإعلام وتجاهله لهذا الامر ، فانا شخصياً كلفت من قبل سمو الامير برئاسة مركز العمليات الانسانية في الكويت ولمدة خمس سنوات وطيلة هذه الفترة كانت الحكومة الكويتية تشدد على ضرورة دعم المواطن العراقي سواء من خلال دعم دوائر الدولة بما تحتاجه من تجهيزات او تقديم خدمات انسانية ضرورية للمواطن والاحصائيات التي في حسابات المركز تشير الى انه تم صرف ثلاثة مليارات و٧٥٠ مليون دولار كمساعدات للعراق ولكن للاسف الاعلام لم يسلط الضوء على هذا الموضوع ومع ذلك مايهمنا الان هو استقرار العراق ورفع المستوى المعاشي للمواطن واستتباب امنه الداخلي لان القناعة المتولدة لدينا بأن الكويت بوابة رفاه العراقيين والعراق بوابة امن الكويت وعلاقتنا الاخوية تسير نحو الافضل بفضل الحكمة وسداد الرأي عند قادة البلدين.

«لـن نـكـون سـبـبـاً في ضـرر الـعـراقـيـين»

هناك عدة دول اجنبية الغت ديونها السابقة على العراق في وقت تصر فيه دولة الكويت على استيفاء ديونها ؟

موضوعة الديون لها خصوصية في الكويت وربما الدول الاخرى لها وضع مختلف ، فالمال العام في الكويت خاضع لامر تشريعي وليس من سلطان على التشريعات ، ومسألة اسقاطها تتطلب إصدار قانون من المشرعين بهذا الخصوص، ونحن نأمل ان يحين الوقت المناسب للوصول الى حلول توافقية ترضي الجميع ومع ذلك نؤكد بان الكويت وفي هذا الجانب بالذات لن تضع الشعب العراقي في موقف حرج لا سامح الله ، ولن نكون باي حال من الاحوال سببا في ايقاع الضر باخوتنا العراقيين بل سنكون سببا في دفع الضرر عنهم، واعتقد جازما انه في المستقبل القريب سوف تصدر تشريعات وقوانين استثمارية كويتية من شأنها المشاركة بنهضة الاقتصاد العراقي من خلال تحشيد جميع الامكانيات الكويتية في مجالي التنمية والاستثمار وهذا الامرسيعود بنعمة اقتصادية على العراق تفوق وتغطي الديون وغيرها.

«نـحـن شـهـود عـلـى نـجـاح الـتـجـربـة الانـتـخـابـيـة»

ونحن ندخل العام السادس من التغيير كيف تقيمون التجربة الديمقراطية الحاصلة في العراق؟

الجميع عرف ولمس معاناة الشعب العراقي في ظل عقود من الدكتاتورية التي مورست ضده، وبعد التغيير الذي حصل نلاحظ ان المواطن بدا يدرك اهمية الديمقراطية وضرورة الحفاظ عليها لما وهبته من حرية الفكر والتعبير ، وعلى الرغم من حداثة التجربة في بلد مثل العراق لكننا لمسنا مدى النضج والوعي لدى المواطن من خلال حزمة من التجارب كأنتخاب البرلمان العراقي او الاستفتاء على الدستور واخرها انتخابات المحافظات والتي كنا شهوداً على نجاحها ، فضلا عن ذلك نرى العراق قد خطى خطوات شاسعة على مستوى الامن والاستقرار ما يمنحه دافعا آخر باتجاه النهوض ولاننسى ماسيقع على عاتق العقول والخبرات المهاجرة من دور كبير ومهم في بناء بلدهم.

«نـحـن مـع سـيـادة الـعـراق»

بعد توقيع العراق والولايات المتحدة الامريكية لاتفاقية جدولة الانسحاب كيف تنظر دولة الكويت الى تلك الاتفاقية وماهو موقفها من الانسحاب اذا ما حصل سريعاً؟

الكويت حكومة وشعبا مع الشعب العراقي في استقلالية القرار وعلى كافة الصعد ونحترم سيادة العراق ونحترم قراراته المتمثلة بحكومته المنتخبة التي نراها تسير بالبلد في الاتجاه الصحيح ولايمانا بأن هناك الكثير من المتغيرات الملموسة التي حصلت في العراق وكذلك زوال التأثيرات الخارجية فأن مسألة انسحاب تلك القوات لا تؤثر على العراق وليس ثمة من سلبيات سترافق الانسحاب اذا ما حصل، والامر برمته يعود لقناعة ورؤية الشعب وحكومته وانا شخصياً من المتفائلين جداً بعودة العراق قريباً الى موقعه العربي والاقليمي والدولي.

«شـركـاتـنـا عـلـى اهـبـة الاسـتـعـداد لـلاسـتـثـمـار».

هل ثمة من مشاريع استثمارية كويتية في العراق..؟

نعم ولكن ليس بالصورة التي نصبو لها فعلى الرغم من توليننا لعدة مشاريع عراقية – كويتية مثل مطار النجف وغيره لكن لدينا الان الكثير من الشركات الكويتية الكبيرة تسائلنا ادارتها دائماً متى نبدأ مشاريعنا الاستثمارية في العراق فالشركات النفطية الكويتية وكما هو معلوم لديها مشاريع حتى جنوب امريكا لما تملكه من كفاءات وخبرات في هذا المجال ومن غير المعقول ان نستثمر في اقصى العالم ولايوجد لدينا استثمار داخل العراق الشقيق ، والحكومة الكويتية ناشدت وتناشد جميع رجال الاعمال والشركات الكويتية بالاستثمار داخل العراق من خلال مشاريع حيوية من شأنها النهوض بالواقع العراقي في كافة المجالات.

«شـركـاء في الـمـقـابـر الـجـمـاعـيـة»

اين وصل ملف الاسرى..؟

ما في شك ان هذا الموضوع يحز في قلوب الكويتيين والعراقيين معاً ولانخفي على احد بأننا كشعبين كابدنا من سلطة الطغيان الصدامي واصبحنا شركاء في المقابر الجماعية وحول موضوع الاسرى لدينا نشاطات ومساع على مستوى الامم المتحدة والمنظمات الانسانية لمتابعة مصير شهداء الكويت في العراق والحكومة العراقية لم تألُ جهدا في هذا المضمار متمثلة بوزيرة حقوق الانسان التي اعطت هذا الموضوع اهمية خاصة ، ومع ذلك نناشد كل مواطن عراقي من باب الاخوة التي تربطنا ان يمدنا بأية معلومة في حالة توفرها لديه تتعلق بهذا الجانب للوصول الى رفاة شهدائنا والكويت تضع كل امكانياتها من اجل البحث والوصول لمعرفة المصير الحقيقي لهم.

الـمـصـالـحـة الـوطـنـيـة الى ايـن؟

بـيـن تـفـجـيـرات نـيـسـان واطـلاق سـراح الـمـعـتـقـلـيـن الـعـشـوائـي

بغداد / المدى

مشروع المصالحة الوطنية الذي بنيت مرتكزاته على خلفية الصراع الطائفي الذي كاد يعصف بالبلاد ويجرها الى حرب لانهاية لها، ومن ضمن اجندات ذلك المشروع هو العفو عن المعتقلين في السجون الاميركية او في السجون العراقية. ومع رفع الحصانة عن النائب الدايني اثرمذكرة القاء القبض التي صدرت بحقه من القضاء العراقي ثم هروبه او اختفائه او اعتقاله فكل الاحتمالات واردة في ظل الصمت الحكومي عن الحادثة. وتزامنت مع قضية الدايني قيام القوات الامنية بالقاء القبض على قائد صحوة الفضل عادل المشهداني ومارافق تلك العملية من احداث وخروقات امنية في محلة الفضل ثم تلتها انفجارات عدة هزت العاصمة بغداد وحصدت ارواح العشرات من ابناء الاحياء الفقيرة، كل هذه الاحداث جاءت وكانها الرد العربي على كلمة رئيس الوزراء المالكي في قمة الدوحة بشأن استتباب الوضع الامني في البلد حسب رأي المحللين للشأن السياسي.. هذه الامور مجتمعة ستلقي بظلالها حتماً على عمل السلطة التشريعية غداً لاسيما وان تصاعد وتيرة الهجمات الارهابية مع اقتراب خروج القوات الاميركية من المدن والقصبات ولدت علامات استفهام وقلقاً مشروعاً لدى قادة العملية السياسية في البلد في ظل تصريحات اميركية تؤكد بقاء قواتها في بعض المدن الى مابعد الثلاثين من حزيران المقبل.

قائد القوات الاميركية في تصريحات اعلامية سابقة اشار الى ان الزيادة في مستوى العنف في العراق هو من عمل الخلايا الصغيرة ولايدل على وجود تمرد كبير ضد الحكومة او القوات الاميركية موضحاً في برنامج عرضته شبكة(سي.ان.ان) الاخبارية ان الرئيس الاميركي اوباما اعطاه الحرية التامة بتعديل حجم القوات الاميركية خلال الشهور الثمانية المقبلة في العراق مضيفاً اذا استنتجنا باننا نحتاج لقوات تحمي وتحافظ على وجودنا في بعض المدن فسنوصي بذلك ونطالب بتأجيل الرحيل مستدركاً بقوله لكن القرار النهائي بهذا الصدد بيد الحكومة العراقية.

فيما اكد الناطق باسم خطة فرض القانون اللواء قاسم عطا ان قادة الصحوات الذين القت القوات الامنية القبض عليهم مؤخراً اعترفوا بوجود نية لدى تنظيمات حزب البعث وتنظيم القاعدة لتنفيذ تفجيرات جديدة مشابهة للتفجيرات التي هزت العاصمة بغداد. وكان عطا في تصريحات سابقة قدقال ان القيادة امرت نقاط التفتيش بالقاء القبض على جميع المعتقلين الذين اخرجتهم القوات الاميركية من السجون خلال الشهور القلية الماضية من دون استشارة الحكومة مضيفاً ان قيادة العمليات وزعت اسماء وصور المفرج عنهم على نقاط التفتيش لتسهل عملية اعتقالهم.

احد المعتقلين الذي افرج عنه في شباط الماضي ورفض ذكر اسمه قال للمدى.. قضيت اكثر من عامين في سجن بوكا وقد اطلق سراحي بعد تحقيق طويل لم تثبت ضدي خلاله اية تهمة مبدياً استغرابه من تصريحات الداخلية التي تفيد بإعادة المعتقلين الى السجون مرة اخرى مناشداً الحكومة بالتدقيق في الملفات قبل الاعتقال والا سنضطر مرغمين الى الهروب خارج العراق وقد يعود بعض المطلق سراحهم الى حمل السلاح مرة اخرى حسب قوله.

وفيما اكد مدير العمليات في وزارة الداخلية اللواء عبد الكريم خلف العراقي مجلس النواب الى استدعاء المسؤولين الامنيين واستجوابهم بشأن التصريحات التي اطلقت بخصوص اعادة اعتقال المعتقلين الذين افرجت عنهم القوات الامريكية من سجونها واشار بيان الحزب الى ان الحملة الوطنية التي ادت الى اطلاق سراح المعتقلين جاءت من منطلق انساني لنصرة الابرياء المظلومين في تلك السجون.

مواطنون عبروا عن مخاوفهم من عودة اعمال العنف بعد التفجيرات الاخيرة وعزوا ذلك الى حملة اطلاق سراح المعتقلين بصورة عشوائية كما وصفوها. المواطن جاسم هادي يصف التفجيرات الاخيرة بانها اعادت الى الاذهان مشاهد مأساوية حدثت اثر الاحتقان الطائفي الذي جرى بعد تفجيرات سامراء في شباط ٢٠٠٦واعادت الى المخيلة صور الجثث مجهولة الهوية وهي ملقاة على الطريق ،موضحا بان العراقيين يريدون سيادة القانون وبناء دولة بقيادة الاكفاء ونعيش ببلادنا كبقية شعوب العالم بامن واستقرار،فيما يؤكد المواطن لطيف نصيف ان المسؤولية تقع على عاتق الحكومة متسائلا مامعنى التصريحات التي تفيد بالقاء القبض على المئات من المجاميع الارهابية واكتشاف العديد من مخازن الاسلحة ومن ثم يطلق سراح المجرمين من غير تدقيق ملفاتهم،وبعد حدوث التفجيرات في الاسبوع الماضي اعتقال عدد من السجناء الذين اطلق سراحهم مؤخراً بسبب الاشتباه بضلوعهم في تدبير الهجمات الاخيرة فقد كشف الشيخ خليل العمران من وجهاء قرية الشيخ حمد في الطارمية شمال بغداد في تصريحات اعلامية ان المدعو (طالب علوان) هو امير التفخيخ في تنظيم القاعدة واطلق سراحه مؤخراً من قبل القوات الاميركية ليعاود نشاطه مرة اخرى واضاف العمران ان ابناء القرية العاملين في صفوف الصحوة جعلوه تحت المراقبة وحين شعر بالخطر هرب الى مكان مجهول مبينا بان رجال الصحوة تمكنوا من القاء القبض على شقيقه فيصل علوان الذي اعترف بعد تسليمه للقوات العراقي مجلس النواب الى استدعاء المسؤولين الامنيين واستجوابهم بشأن التصريحات التي اطلقت بخصوص اعادة اعتقال المعتقلين الذين افرجت عنهم القوات الامريكية من سجونها واشار بيان الحزب الى ان الحملة الوطنية التي ادت الى اطلاق سراح المعتقلين جاءت من منطلق انساني لنصرة الابرياء المظلومين في تلك السجون.

مواطنون عبروا عن مخاوفهم من عودة اعمال العنف بعد التفجيرات الاخيرة وعزوا ذلك الى حملة اطلاق سراح المعتقلين بصورة عشوائية كما وصفوها. المواطن جاسم هادي يصف التفجيرات الاخيرة بانها اعادت الى الاذهان مشاهد مأساوية حدثت اثر الاحتقان الطائفي الذي جرى بعد تفجيرات سامراء في شباط ٢٠٠٦واعادت الى المخيلة صور الجثث مجهولة الهوية وهي ملقاة على الطريق ،موضحا بان العراقيين يريدون سيادة القانون وبناء دولة بقيادة الاكفاء ونعيش ببلادنا كبقية شعوب العالم بامن واستقرار،فيما يؤكد المواطن لطيف نصيف ان المسؤولية تقع على عاتق الحكومة متسائلا مامعنى التصريحات التي تفيد بالقاء القبض على المئات من المجاميع الارهابية واكتشاف العديد من مخازن الاسلحة ومن ثم يطلق سراح المجرمين من غير تدقيق ملفاتهم،وبعد حدوث التفجيرات الامنية بانه وشقيقه الهارب يوصلان شحنات الاسلحة الى القاعدة التي تتمركز في محيط بغداد ومن ثم تتم عملية دخولها الى العاصمة.

من جهة اخرى طالب الشيخ هزاع الجنابي احد شيوخ صحوة اللطيفية جنوب بغداد رجال الصحوة والقوات الامنية خلال المرحلة المقبلة لاسيما وان خروج القوات الاميركية بات وشيكاً ويجب. ان يكون مصحوباً بتوافق جميع الاطراف لكي لايعود الوضع في البلاد الى المربع الاول واكد الجنابي بأن ابناء الصحوة لن يدافعوا عن المفسدين والمتورطين بالعمليات الارهابية.

من جهته دعا الحزب الاسلامي العراقي الذي يتزعمها النائب اياد علاوي من تدهور الاوضاع الامنية بشكل كبير في حالة اصرار الحكومة على تنفيذ قرارها القاضي باعادة النظر في ملفات المعتقلين المفرج عنهم.فيما طالب رئيس مجلس اسناد وانقاذ الانبار حميد الهايس الحكومة بمحاسبة المقصرين في الخروقات الامنية الاخيرة محملا الاجهزة المسؤولة نتائج ماحدث في بغداد ودعا الهايس القادة الامنيين الى تقديم الاستقالة خاصة الذين حدثت التفجيرات في المناطق التي هم المسؤولين عنها.وفي تطورات اخيرة نفى الناطق باسم قيادة عمليات بغداد اللواء قاسم عطا الانباء التي تفيد باعتقال المطلق سراحهم موضحا بان جهات مختصة كلفت باعادة تدقيق ملفات المعتقلين المفرج عنهم بعد تفجيرات بغداد الاخيرة .

فيما شدد المتحدث المدني بأسم خطة فرض القانون تحسين الشيخلي على ضرورة تدقيق الحلقات المتعلقة بالاشخاص الذين اطلق سراحهم مؤخراً موضحا بأن هناك بعض الاشخاص ثبت تورطهم في عمليات ارهابية ضخمة ضد الشعب واطلق سراحهم ، وخصوصاً المسجونين في المعتقلات العراقية وليست الامريكية . لكن يبقى سؤال المواطن و بعلامة استفهام كبيرة هل يحق لمشروع المصالحة الوطنية اطلاق سراح امير التفخيخ في القاعدة ؟